

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

معالجة النسبة بين دليل التخيير و دليل القضاء

لقد درّسنا مسألة قضاء الصلاة ضمن إمكانية التخيير فطرحنا الآراء الثلاثة حولها، ثمّ تمحّضنا ضمن أدلة القول بالتخيير مطلقاً، فأجبنا عن الدليل الأول، ثمّ توصلنا إلى كيفية النسبة ما بين دليل التخيير في البقاع الأربع المختصة بالأداء و بين دليل القضاء.

فالنسبة ما بين الدليلين - أي تخيير الأداء بين القصر و التمام في البقاع الأربع و دليل اقض ما فات - فليس بعملية التخصيص و لا بنوع الحكومة إطلاقاً، إذ موضوع دليل التخيير في الأداء يُعدّ مُنفكاً عن موضوع دليل القضاء فإنهما يُشبهان النسبة ما بين دليل "أقيم الصلاة لدلوك الشمس" و بين دليل "اقض ما فات" حيث قد بدا نيراً بأنهما موضوعان مستقلّان بالكامل، فنسبة أدلة التخيير مع أدلة القضاء على نفس الوزان، بحيث قد خيّرت المصلّي في تلك البقاع أداءً فحسب إذ:

1. موضوعها الأداء بخلاف موضوع أدلة القضاء، ولهذا سيَتَفَعَّلُ القانون العامّ - المسافرُ يقصر - لمن أراد القضاء، إلا لو سافرَ إلى تلك البقاع الطاهرة فسَيَتَبَدَّلُ موضوع وجوب القصر - الحكم الأولي - إلى موضوع جواز التمام أيضاً - الحكم العارضِي المؤقت - ترخيصاً من الشارع و إجلالاً لتلك البقاع العطرة، ولهذا نَسْتَبْعِدُ أن يَسُوغَ قضاء نفس الصلاة الفائتة في تلك البقاع قضاءً تخييرياً بين القصر و التمام، وذلك نظراً إلى اختصاص أدلة التخيير بفترة الأداء فحسب، ولهذا قد استنتجنا بأن أدلة التخيير لا لسان لها حول القضاء التخييري - بين القصر و التمام - أساساً سواء القضاء في تلك البقاع أم في غيرها، فبالتالي سيتحتّم القضاء قصراً في أيّة مواطن.

2. إن دليل "اقض ما فات" قد رتّب القضاء على عنوان الفائت من الوظيفة و لا يُعدّ عنوان "التخيير" هو الفائت من وظائفه إذ إنّ مهمّة المسافر قد تعلّقت بالصلاة القصريّة بالحكم الأولي ثمّ جاء الشارع و جَلَّلَ تلك البقاع الأربع فجَوَّزَ الصلاة الأدائية التامة أيضاً لا بعنوان الوظيفة بل الوظيفة هو القصر فحسب فهو الفائت، و هذا أيضاً يَدْعِمُ مُعْتَقَدَنَا حول انفكاك موضوعي الدليلين - التخيير و القضاء -

الدليل الثاني لتسجيل التخيير بين القصر و التمام في القضاء

و قد استعرضه المحقّق الهمداني نقلاً عن السيد الخوئي قائلاً:

«الثاني: ما ذكره المحقّق الهمداني (قدس سره)[1] من تبعية القضاء للأداء، فإنّ القضاء و إن كان بأمر جديد لكنّه يكشف لا محالة عن تعدّد المطلوب في الوقت و أنّ مطلوبة (أصل) العمل غير منتفبة بفواته (فالتخيير فعّال إذن) و عليه فالصلاة المَقْضِيَّة (الفائتة) هي بعينها الماهية المطلوبة في الوقت (فأصل العمل موجود حتى تخييراً) فيجب مراعاة جميع الأحكام عدا الناشئ منها من خصوصية الوقت (إذ المفترَض أنّها فائتة) و حيث إنّ من تلك الأحكام ثبوت التخيير في المقام كان الحال هو ذلك في القضاء، رعاية لقانون التبعية.[2]»

و باختصار، حيث إنّ تعدّد المطلوب يُسري الأداء التخييريّ إلى القضاء أيضاً - لفرض التبعيّة - فبالنّالي سيّتسجّل التخيير بين القصر و التمام تجاه القضاء أيضاً إذ أصل الوظيفة قد تعلّق بالتخيير، فمطلوبيّة التخيير في تلك الأماكن متوقّرة حتّى للقضاء أيضاً في تلك البقاع الأربع.

و قد رفض السيّد الخوئي هذه الاستدلاليّة قائلاً:

«و يتوجّه عليه: ما عرفت سابقاً من منع التبعيّة (القضاء للأداء) و أنّ الأمر (الجديد) بالقضاء لازمٌ أعمّ لتعدّد المطلوب، فلا يكاد ينكشف به (دليل القضاء) ذلك (التعدّد) لملائمته مع وحدته أيضاً (فدليل القضاء يدل على أنّ المطلوب الوحيد و هي الصلاة تخييراً قد فاتت) بل هي (وحدة المطلوب) الظاهر من الأمر بالصلاة مقيدة بالوقت كما لا يخفى، فإذا سقط هذا الأمر بخروج الوقت و تعلّق أمر جديد بالقضاء فلا دليل على ثبوت التخيير في الأمر الجديد (القضائي) أيضاً، و إنّما التخيير كان ثابتاً في خصوص الأمر (الأدائي) الساقط فقط.[3]»

و لكن:

1. أولاً: قد أثبتنا مسبقاً وفقاً لتصريح المحقّق الهمدانيّ بأنّ الأمر بالقضاء يترابطُ عرفياً مع التعدّد بحيث نستكشف أنّ المطلوب الأصليّ قد ظلّ فعّالاً خارج الوقت أيضاً و لهذا لا يُرشِدنا نحو وحدة المطلوب.

2. ثانياً: نُجيبُ على الدليل الثاني بأنّه حتّى وفقاً لتعدّد المطلوب إلا أنّ عنوان الفائق لا ينطبقُ على عنوان التخيير فلا يقالُ الفائق هو التخيير لكي يقضيه مخيراً بين القصر و التمام في أمكنة التخيير، حسبما شرحناه للتوّ.

الدليل الثالث لتسجيل التّخيير في القضاء

لقد تشبّث البعضُ بالاستصحاب التخيير من الأداء إلى خارج الوقت، فيقضي مخيراً بين القصر و التمام في تلك البقاع الأربع القضاء، بل حتّى لو قضاه في غير أمكنة التخيير فلا يتبدّل الموضوع إذ الأمكنة تعدّ من الخصوصيات و الحالات الطارئة على المصلّي ولهذا فأصل التخيير هو المستصحب.

و قد هاجم المحقّق الهمدانيّ إجراء الاستصحاب قائلاً:

1. أولاً: إنّ أمكنة التّخيير تتمتع بالحيثيّة التقيدية لجواز الإتمام، فلو أراد القضاء في بقعة أخرى لتحوّل الموضوع بالكامل فلا موضوع للقضاء التخييريّ في غير تلك البقاع، ولهذا فالاستصحاب لا يُسجّل التخيير بنحو الإطلاق حتّى خارج تلك البقاع الأربع.

2. ثانياً: إنّ مقتضى الاستصحاب التّقديريّ عدمه (التمام) في تلك الأماكن[4].

فمقالته تُشيرُ إلى أنّا لو افترضنا انعدام روايات التّخيير - بالاستصحاب التّقديريّ - لاحتّم أن نُعدم التخيير في القضاء أيضاً في تلك الأماكن الأربع و غيرها، فبالنّالي قد عجز الاستصحاب عن إثبات القضاء التّخييري مطلقاً.

و من الجليّ أنّ الاستصحاب التّقديريّ يُقابل الاستصحاب التعليقيّ[5] ففي التعليقيّ قد صار الحكم عالقاً نظير تعليق حرمة العنب على الغليان فنفترض أنّ العنب لو تحوّل إلى الزبيب لأصبح محرماً أيضاً ببركة استصحاب الحرمة المعلّقة، بينما في التّقديريّ قد أصبح الشكّ فرضياً و تقديرياً، قبلاً للشكّ الفعليّ التّنجيزيّ، فالذي لا يُجدي هو الشكّ التّقديريّ - لا التعليقيّ - كما مثّل له الشّيخ الأعظم بأنّه لو أحدث قبل الصّلاة ثم شكّ هل زال حدّثه بالوضوء أم لا ثم دخل الصّلاة مع هذا الشكّ لألغيت الصّلاة تماماً، بينما

لو دخل الصلاة مُحدثاً ثم غفلَ عن حدثه فأكمل الصلاة ثم شكَّ هل توضأ أم لا فلا يحقُّ للشاكِّ أن يقول: لو كنتُ أشكُّ قبل الصلاة للزمني استصحابُ الحدث فالصلاة باطلة إذن، فإنَّ هذا الشكَّ تقديريٌّ و فرضيٌّ و لا اعتبارَ له إطلاقاً، فكذلك المقام حيث إن الاستصحابَ التقديريَّ لا يُثبتُ التخييرَ في القضاء بأنه لو لم تتواجد رواياتُ التخيير في الأداء للزمني القضاء قصراً فاستصحابُ حالة عدم تواجد روايات التخيير.

[1] مصباح الفقيه (الصلاة): ٦١٧ السطر ٣٤.

[2] خوئي سيد ابوالقاسم. 1418. موسوعة الإمام الخوئي. Vol. 16. قم - إيران: مؤسسة إحياء آثار الامام الخوئي.

[3] خوئي سيد ابوالقاسم. 1418. موسوعة الإمام الخوئي. Vol. 16. قم - إيران: مؤسسة إحياء آثار الامام الخوئي.

[4] مصباح الفقيه (الطبعة القديمة) ج2 ص618

[5] و لكنَّ هذه التقابل ما بينهما يُضادّ مقالة الشيخ الأعظم قائلاً: قد يطلق على بعض الاستصحابات الاستصحاب التقديري تارة و التعليقي أخرى باعتبار كون القضية المستصحة قضية تعليلية حكم فيها بوجود حكم على تقدير وجود آخر فرائد الأصول جماعة المدرسين في الحوزة العلمية بقم. مؤسسة النشر الإسلامي.